

الفصل الثالث

العولمة والسياسة

– العولمة السياسية.

– العولمة السياسية وارتباطها بمجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة.

– قضية البيئة والتلوث البيئي.

– قضية الانفجار السكاني.

– قضية الفقراء والفقرفى العالم.

– قضية حقوق الإنسان.

– قضية المخدرات وانتشارها على الصعيد العالمى.

– قضية الإرهاب والتطرف.

– مظاهر العولمة (اقتصادية – إعلامية – اجتماعية).

– الأبعاد السياسية للعولمة.

١ – انهيار النظام الدولى القديم وبروز ملامح نظام عالمى جديد.

٢ – تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حداثها.

٣ – تفاقم مشكلات العالم الثالث وبخاصة فى القارة الأفلايقية.

٤ – تنامى أو تزايد دور المجتمع المدنى العالمى " المنظمات الدولية غير الحكومية".

٥ – اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة.

– التأثيرات السياسية للعولمة.

١ – العولمة وسيادة الدولة.

- ٢- العولمة وإعادة تعريف عناصر القوة.
- ٣- العولمة وإعادة تعريف مفهوم الأمن.
- ٤- العولمة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى.
- ٥- العولمة وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب.
- ٦- عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق فى النظام العالمى.
- ٧- العولمة وظواهر التطرف.
- ٨- العولمة وامكانية الاستقرار فى النظام العالمى.
- ٩- العالم الثالث وتحديات العولمة.

العولمة سياسيا :

إن الديمقراطية لا تبنى دون حرية سياسة والفئات الاجتماعية والمتمتعة بالسكن ، والتأمين الاجتماعى ضد نوابس الدهر . والشاعرة بالإطئنان فى عملها اليومى هى القوى النشطة سياسيا واجتماعيا والزائدة عن الديمقراطية.

مصير الدولة فى نظام العولمة - يتضح فى مهمة الدولة فى عصر العولمة بأنها مضيضة للشركات المتعدة الجنسية وما يقترن بالضيافة من كرم وترحيب - هذا فى الدول الغنية أم الدول الفقيرة فرسالتها حراسة أثرياء الداخل والخارج.

العولمة السياسية :

السياسة بطبيعتها محلية بل إن السياسة هى من أبرز اختصاصات الدولة القومية التى تحرص على عدم التفريط بها واحتكارها فمن نطاقها الجغرافى الضيق ومجالها الوطنى الأضيق.

فالدولة القومية هى نقيض العولمة ، كما أن السياسة ونتيجة لطبيعتها المحلية ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التى تتضمن انكماش العالم وإلغاء الحدود الجغرافية وربط الاقتصاديات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطنى والمحلى.

والعولمة السياسية هى مشروع مستقبلى كما أن العولمة السياسية هى فى جوهرها مرحلة تطويرية لاحقة للعولمة الاقتصادية والثقافية.

إن قيام عالم بلا حدود سياسية لن يكون تلقائياً أو بنفس سرعة أو سهولة قيام عالم بلا حدود اقتصادية أو ثقافية . كما ان الانتقال الحر للأفراد والسلع والخدمات والأفكار والمعلومات عبر المجتمعات والقارات. والذي تم خلال التسعينات ربما أدى إلى انحسار نسبي للسيادة المطلقة - وربما خلق الانطباع بأن الدولة لم تعد ضرورية وأنها فقدت دورها وأهميتها . بيد أنه لم ولن يسقط كل مظاهر السيادة ولن يضيع نهاية الدولة ، كما أنه لن يؤدي ألى قيام الحكومة العالمية الموعودة - والتي ستحل محل الدولة القومية ، والتي ستدير العالم وكأنه وحدة اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية واحدة.

إن العولمة السياسية تتضمن حدوث زيادة غير مسبوقه فى الروابط السياسية بين دول العالم وذلك نسق زيادة الروابط الاقتصادية بين اقتصاديات العالم وزيادة الروابط الثقافية بين الثقافات فى العالم .

لم تعد الدولة هى مركز السياسة فى عالم العولمة فالمرة الالى منذ أكثر من ٣٠٠ سنة تبرز معطيات تشير إلى أن الدولة لم تعد بالقدر نفسه من عدم الاختراق ولم تعد هى صاحبة القرار الوحيد - وهى حتما ليست المسئولة مسئولية كاملة الآن عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها . ومازالت الدولة تدعى مسئوليتها نظريا وتتمسك بسيادتها رسميا ، لكن على الصعيد العملى وعلى أرض الواقع لم تعد الدولة قادرة على الثبات على هذه الأحقية التاريخية.

إن النتيجة الطبيعية لمثل هذه التحولات هي تحقيق مقولة " إن السياسة فى كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة فى كل أرجاء العالم "

فالقرارات التى تتخذ فى عاصمة من العواصم العالمية سرعان ماتتشر انتشارا سريعا إلى كل العواصم ، والتشريعات التى تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على إهتمام العالم بأسره.

والسياسات التى تستهدف قطاعات اجتماعية فى مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيرا حاسما فى السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة . أما الأخبار والأحداث المحلية والإقليمية كأزمة الخليج عام ١٩٩٠ م فإنها تطفى على كل الأخبار المحلية . وتستحوذ على صفة الخبر العالمى.

إن العولمة السياسية ترتبط أساسا ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة خلال عقد التسعينات . والتى أخذت تنافس الدولة فى المجال السياسى وخاصة فى مجال صنع القرارات.

ومن أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة التى تطورت خلال الأربعين سنة الماضية لتشكّل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزى الأوروبى الذى أنشئ عام ١٩٩٩ م ليشرّف على عملة اليورو وذلك بعد أن تنازلت الدول الأوروبية طوعها عن سيادتها فى مجال السياسات النقدية.

❖ العولمة السياسية وارتباطها بمجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة :

ارتبطت العولمة السياسية ببروز مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التى تتطلب استجابات دولية وجماعية وليست فردية وعلى صعيد كل دولة.

قضايا التسعينات لم تعد قضايا محلية - وحدث تدويل لكافة القضايا التى تجاوزت طورها المحلى إلى الطور العالمى . وأخذت تبحث عن الحلول العالمية لقد اتضح الآن أن جميع القضايا الاجتماعية المعاصرة هى قضايا عالمية فى أسبابها وحلولها. وتأتى فى مقدمة هذه القضايا :-

- قضية البيئة المعاصرة : كالارتفاع الحرارى، وانكشاف الأوزون وتدمير الغابات - والتصحر وتراكم النفايات وخاصة النووية والسامة .
- قضية الانفجار السكانى : كقضية عالمية معاصرة تؤرق المجتمع الدولى وتعتبر أخطر مشاكل الجنس البشرى . وتتخلص هذه المشكلة فى أن الحياة على الكرة الأرضية لا يمكنها أن تتحمل ٦ مليارات من البشر الأخذين فى التزايد بمعدلات غير معقولة بحيث سيصبح عدد سكان العالم ١٠ مليارات نسمة خلال السنوات القليلة القادمة.
- ترتبط القضية السكانية بقضية عالمية أخرى هى قضية الفقراء والفقير فى العالم التى برزت مؤخرا لتصدر قائمة أولويات المجتمع الدولى فالعالم يضم حاليا أكبر عدد من الفقراء هو أكثر فقرا من أى وقت آخر.

ونسبة الفقراء من إجمالي سكان الأرض هي الأعلى في التاريخ .
والفقر نفسه أصبح فقرا مطلقا ومركبا ويتضمن الحرمان من كل
مقومات الحياة أما عدد الدول الفقيرة حيث معدل الفرد لا يزيد على ٤٠٠
دولار سنويا فقد بلغ ٨٠ دولة من أجل من أصل ١٩٥ دولة في العالم من
بينها ٣٠ دولة هي الأكثر فقرا وتسمى بدول حزام البؤس، حيث بلغت
المعاونة الإنسانية أقصى ما يمكن أن تصل إليه.

- قضية حقوق الإنسان : فالإنسان في دول عديدة يعاني من الاضطهاد
والظلم والقهر ومازال مسلوب الإرادة والكرامة وتشير البيانات إلى أن
حوالي مليارين من سكان الأرض يعيشون في ظل أنظمة قمعية وسلطوية
تمارس درجات عالية من القمع . كما أن هناك مليارين آخرين من
سكن الأرض يتمتعون ببعض وليس كل الحقوق والحريات ويعيشون في
ظل أنظمة تمارس درجات متوسطة من القمع، وتظهر البيانات أن ٦٧ دولة
من دول العالم فقط هي التي تلتزم التزاما كاملا بحقوق الإنسان . أما
البقية فهي دول قمعية من بينها ٢٠ دولة هي الأسوأ في العالم من حيث
عدم التزامها بالحريات السياسية والمدنية ، وتكثر من حالات الاعتقال
والعنف والإساءة ضد الأفراد دون وجه حق . لذلك بدأ الضمير الإنساني
يستيقظ لهذه الممارسات اللاإنسانية ، ونشطت منظمات حقوق الإنسان
العالمية للكشف عنها وممارسة الضغط المعنوي على الدول للإلتزام
بمبادئ حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي
هي حقوق أصلية وكونية وتتخطى الدول والثقافات والحدود وترتبط
بإنسانية الإنسان في كل مكان.

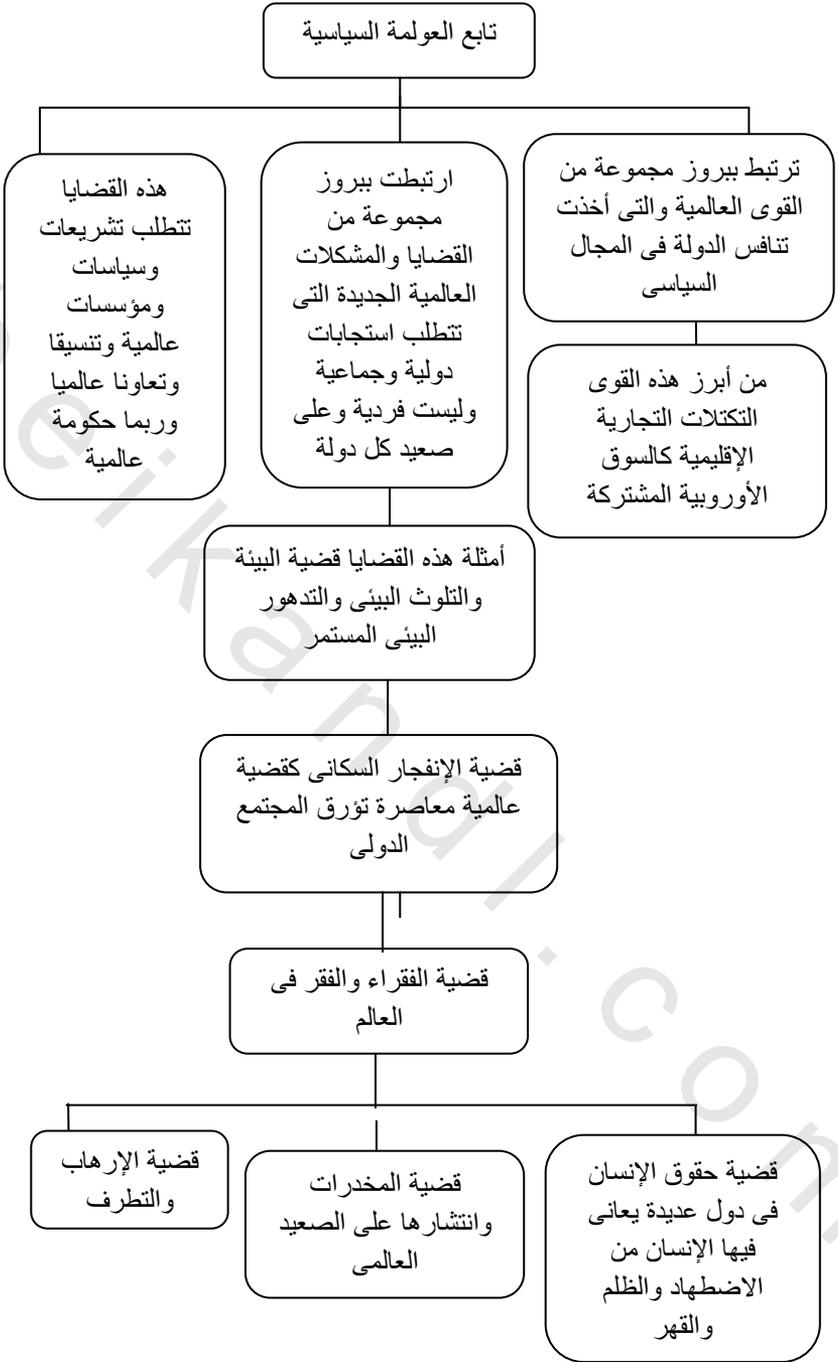
- جميع هذه القضايا وأخرى كثيرة كقضية المخدرات وانتشارها على الصعيد العالمى.

- وقضية الإرهاب التطرف : والتي أصبحت أكثر إلحاحا من أى وقت آخر هى قضايا عالمية - عقدت من أجلها مؤتمرات عالمية على أعلى المستويات السياسية فى العالم.

- هذه القضايا تتطلب تشريعات وسياسات ومؤسسات عالمية وتنسيقا وتعاوننا عالميا ، وربما حكومة عالمية وليست حكومة محلية للتعامل معها بل إن الدول نفسها تشكو حاليا من تفاقم مشكلات البيئة والإرهاب والجريمة والمخدرات والفقر والأزمات الاقتصادية والمشكلات الاجتماعية الملحة وتؤكد أنها لا تمتلك الحلول . وتطلب من المؤسسات والمنظمات العالمية للمساهمة فى التصدى لها.

مما جعل هذا بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التى تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات والهيئات الدولية كالأمم المتحدة الذى هى خطوة فى الطريق المستقبلى نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتى هى الهدف النهائى للعولمة السياسية.





العولمة والسياسية :

هناك ملاحظات عامة يتعين أخذها فى الاعتبار كإطار عام للتفكير فى موضوع العولمة وهى: (١)

١ - إن العديد من المظاهر الراهنة للعولمة ليست وليدة الثمانينات والتسعينات بل لها جذورها وامتداداتها التى ترجع إلى فترات سابقة.

٢ - إن العولمة تعتبر مرحلة تاريخية فى تطور العالم جوهرها وجود مجموعة من الظواهر والمستجدات ذات الطابع الإعلامى والمعلوماتى والاقتصادى والسياسى والثقافى العابرة لحدود الدول والتى تؤدى إلى مزيد من الروابط والتداخل والتأثير بين دول العالم ومناطق مختلفة.

٣ - إن المرحلة لاتزال فى بداياتها حيث إن العديد من الظواهر والتطورات المرتبطة بمرحلة العولمة لاتزال تتفاعل.

٤ - إن ظواهر العولمة فى الوقت الراهن ليست ملتبسة فحسب ولكنها متداخلة إلى حد كبير مما يجعل الفصل بينهما أمرا صعبا . وهو ما يؤكد ضرورة دراستها من خلال نظرة تكاملية تجمع بين أفرع عدة للمعرفة العلمية.

سنتناول ثلاث نقاط للعولمة:

١ - مظاهر العولمة.

٢ - الأبعاد السياسية للعولمة.

٣ - التأثيرات السياسية للعولمة.

(١) حسنين توفيق إبراهيم - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

أولاً - مظاهر العولمة :

إن العولمة تعكس مرحلة تاريخية من مراحل تحول العالم وهى عملية مركبة لها أبعاد ومظاهرها الاقتصادية والمعلوماتية والإعلامية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

المظاهر الاقتصادية للعولمة تتمثل فى :

- ❖ زيادة معدلات التجارة العالمية وحركة انتقال التكنولوجيا ورأس المال والعمالة عبر حدود الدول.
- ❖ الزيادة الكبيرة فى عدد الشركات متعددة الجنسية واتساع نطاق أنشطاتها مع اتجاهها نحو الإندماج والتكتل لخلق كيانات أكبر.
- ❖ مما أدى إلى عولمة عمليات الإنتاج والتسويق بالنسبة للصناعات الحديثة.
- ❖ اتساع أفاق الثورة المالية العالمية وما يرتبط بها من زيادة فى التدفقات المالية عبر الحدود.
- ❖ زيادة الترابط والتدخل بين الأسواق والبورصات المالية العالمية.
- ❖ تنامي دور كل من مؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدولى والتكتلات الاقتصادية الإقليمية.
- ❖ تسارع عمليات تحرير التجارة العالمية وتوسيع نطاقها وبخاصة فى ظل اتفاقية الجات .

مظاهر العولمة على الصعيد الأعلامى :

- ❖ زيادة عمليات التدفق الإعلامى عبر الحدود الوطنية للدول.

❖ التدفق تقف خلفه شركات إعلامية عملاقة قادرة على الوصول بالبحث إلى أية منطقة فى العالم.

❖ إن الثورة الهائلة التى تحققت فى مجالات الاتصال والمعلومات تعتبر من المظاهر الرئيسية للعوامة. (شبكة الإنترنت)

مظاهر العوامة على الصعيد الاجتماعى :

❖ تزايد انتشار بعض أنماط القيم الثقافية والسلوكيات الاجتماعية الغربية المرتبطة بالفن والملبس والمأكل والتسلية.

❖ مشكلة المخدرات - الأمراض الفتاكة - الجريمة المنظمة - تلوث البيئة وانتشار أسلحة الدمار الشامل - الهجرة غير المشروعة - الإرهاب الدولى .

ثانيا - الأبعاد السياسية للعوامة :

يتمثل أبرزها فيما يلى :-

١ - أنهيار النظام الدولى القديم وبروز ملامح نظام عالمى جديد : النظام الدولى القديم كان يستند إلى القطبية الثنائية متماثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية التى تتزعم المعسكر الرأسمالى الغربى والاتحاد السوفيتى (السابق) الذى كان يتزعم المعسكر الاشتراكى . وقد شكلت مناطق العالم الثالث فى ظل الحرب الباردة - ساحات للتنافس والمواجهة بين القطبين . ولكن التحولات التى شهدتها الإتحاد السوفيتى وبقية بلدان أوروبا الشرقية منذ منتصف الثمانيات . والتى انتهت بتفكك الإتحاد السوفيتى كقوة غطى وانهايار الأحزاب الشيوعية فى تلك الدول وقيامها بتبنى التعددية السياسية . وأشكال من الديمقراطية

- الليبرالية . والاقتصاد الحر على الصعيد الداخلى واتجاهها نحو الانفتاح على المعسكر الغربى. هذه التحولات وضعت النهاية للنظام الدولى.
- هذه التحولات أيضا أدت إلى ظهور نظام عالمى جديد - والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هى القوة العظمى الوحيدة أو القطب الواحد فى هذه المرحلة من تطور النظام العالمى.
- النظام الدولى الجديد يتسم بتعددية قطبية فى مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الاستراتيجى والعسكرى.
- تمدد دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمى.
- حدوث موجة ذات طابع عالمى من التحول الديمقراطى والإتجاه نحو الاقتصاد الحر.
- انتشار الديمقراطية والاقتصاد الحر على نطاق واسع.
- ٢ - تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتساعد حداثها:
- ❖ مثل مشكلة المخدرات.
 - ❖ جرائم غسيل الأموال والهجرة غير المشروعة.
 - ❖ التطرف والعنف.
 - ❖ الإرهاب الدولى.
 - ❖ تلوث البيئة.
 - ❖ الأمراض الفتاكة.
- ٣ - تفاقم مشكلات العالم الثالث وبخاصة فى القارة الأفريقية:
- تتمثل هذه المشكلات فى الحروب الداخلية التى تعانى منها بعض الدول.
- تزايد حدة مشكلة اللاجئين - الأزمة الاقتصادية - تزايد حدة الفوارق الاجتماعية والطبقية فى دول عديدة وتدنى أوضاع التنمية البشرية.

- تلوث البيئة - والعنف والإرهاب الدولي.

٤ - تنامي أو تزايد دور المجتمع المدني فى العالم - (المنظمات الدولية غير الحكومية):

ما يكون لها فروع - وهى عبارة عن هيئات أو اتحادات دولية مستقلة عن الحكومات وعادة وأعضاء فى العديد من دول العالم وتركز اهتمامها وأنشطتها على قضايا مهنية أو قضايا أخرى ذات طابع عالمى مثل حقوق الإنسان وحماية البيئة ، وتحقيق السلام . ومراقبة الانتخابات ومساعدة اللاجئين وضحايا الحروب والكوارث - ومن هذه المنظمات منظمات وجماعات حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية .

٥ - إتساع مجالات عمل الأمم المتحدة:

- لم تعد تركز على عمليات حفظ السلام والأمن الدوليين بالمعنى الضيق بل تزايد اهتمامها بقضايا أخرى مثل التنمية والتحول الديمقراطى وحقوق الإنسان ومراقبة الانتخابات وحماية البيئة والسكان ومكافحة الجريمة والمخدرات.

- تزايد إهتمام الأمم المتحدة بهذه المجالات يمثل أحد ملامح عملية العولمة.

ثالثا :- التأثيرات السياسية للعولمة :

ومن هذه التأثيرات الأتى:

١- العولمة وسيادة الدولة :

- إن قدرات الدول تتناقص تدريجيا بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها فى ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال

والبشر عبر حدودها.

- قدرة الدول على ممارسة سيادتها على أقليمها بالمعنى التقليدي بدأت تتغير فى ظل تحولات عملية العولمة.

٢- العولمة وإعادة تعريف عناصر قوة الدولة :

- كانت عملية تقدير أو حساب قوة الدولة تقوم على عناصر عديدة، مادية ومعنوية مثل المساحة وعدد السكان وخصائصهم وحجم الموارد الطبيعية وحجم القوات المسلحة ودرجة تسليحها والإجماع الوطنى.

- وفى العولمة أصبح امتلاك الدولة للمعلومات وقدرتها على الوصول إليها واستخدام بكفاءة وفى الوقت المناسب يمثل عنصرا مهما من عناصر قوتها . إن بعض العناصر المادية الأخرى للقوة يتناقص تأثيرها إذا لم يتم توظيفها وربطها بقواعد ونظم معلوماتية حديثة.

٣- العولمة وإعادة تعريف مفهوم الأمن :

- ينظر ألى الأمن القومى للدولة على أنه مرادف للأمن العسكرى.

- والأمن فى العولمة يشير إلى ظاهرة مجتمعية لها أبعادها وجوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والعسكرية.

فإن الأمن العسكرى أصبح يمثل أحد جوانب الأمن بمعناه الشامل .

- إن مفهوم الأمن الحديث أصبح وثيق الإرتباط بكثافة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو داخلى وما هو خارجى فمصادر تهديد أمن الدولة والمجتمع لم تتبع من الداخل أو من البيئة الإقليمية فحسب بل أصبحت تأتى من المشكلات العالمية العابرة للحدود.

٤- العولمة وطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني :

- ضعف وهشاشة تنظيمات ما يعرف بالمجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات - فى العديد من دول العالم الثالث.

- إن بعض متغيرات عملية العولمة سوف يودى إلى تقوية المجتمع المدني وإعادة صياغة علاقة بالدولة فى العديد من أقطار العالم الثالث وذلك فى ضوء الاعتبارات التالية.

(أ) عولمة قضية حقوق الإنسان.

(ب) تنوع مصادر المعلومات المتاحة للمجتمع المدني.

(ج) تنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية يسهم بدرجات متفاوتة فى تدعيم بنية المجتمع المدني.

(د) إن الثورة الهائلة فى تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات تتيح لبعض القوى والجماعات المعارضة بعض الأساليب والأدوات الحديثة التى يمكن أن تستخدمها فى ممارسة أنشطتها.

٥- العولمة وتوسيع الهوية بين الشمال والجنوب :

- إن العولمة سوف تسهم فى استمرار تفاقم أزمات ومشكلات العديد من دول العالم الثالث من ناحية وتعميق الفجوة بين الشمال والجنوب من ناحية الأخرى.

٦- عولمة الديمقراطية واقتصاد السوق المعطيات والحدود :

- انتشار الديمقراطية واقتصاد السوق فى العديد من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا خلال الثمانينيات والتسعينيات

إنما يعتبر أحد مظاهر العولمة على الصعيدين السياسى والاقتصادى.

٧- العولمة وإحياء نزعات وظواهر التطرف والعنف والإنتماءات الأولية والتفكك

الداخلى :

- تنامى النزعات القومية والقبلية والعرقية فى العديد من دول أفريقيا وشرق أوروبا.

٨- العولمة وإمكانيات الاستقرار فى النظام العالمى :

- لا يوجد ما يدل على أن النظام العالمى قد حقق درجة أكبر من الاستقرار عما كان عليه الحال فى عقود سابقة.

- أن زيادة عدد المشكلات العالمية العابرة للحدود وتضاعف درجة خطورتها يجعلان منها مصادر جديدة للتوتر وعدم الاستقرار على الصعيد العالمى.

- فمن المتوقع أن تزداد التنافسات والصراعات بين بعض الدول لأسباب تتعلق بالاقتصاد والمال والمعلومات.

- نظرا للتأثيرات السلبية القائمة والمحتملة للعولمة على بلدان العالم الثالث وبخاصة فيما يتعلق بتهميش بعض الدول وتوسيع الهوة بين الشمال

والجنوب واستمرار تفاقم بعض المشكلات التى تعانى منها العالم الثالث - لذلك فان بعض مناطق الجنوب ستبقى رهينة للحروب الداخلية

والاقليمية التى يمثل بعضها عناصر لعدم الاستقرار فى النظام العالمى .

٩- العالم الثالث والتعامل مع تحديات العولمة :

- ان أخطر المواقف التعامل مع العولمة بمعيار الرفض أو القبول المطلق.

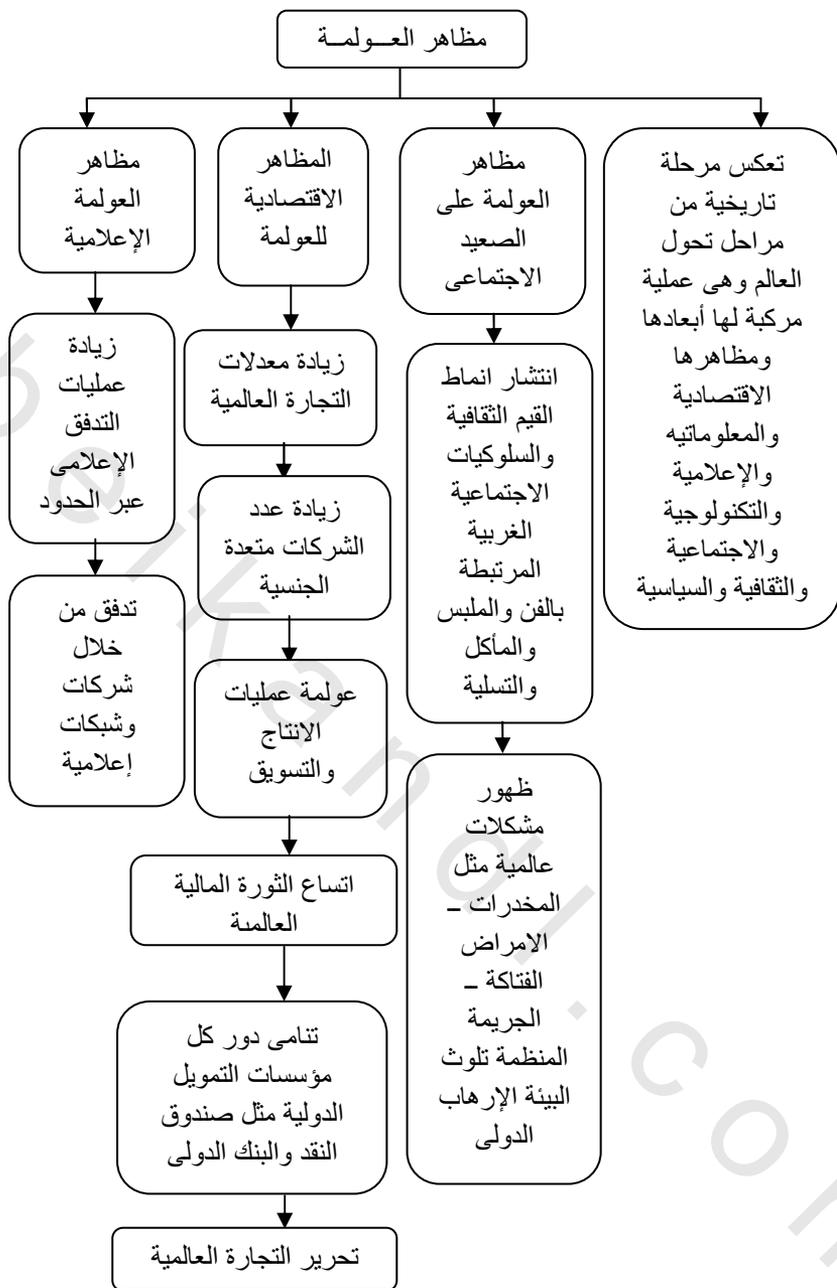
- فالرفض المطلق لن يمكن الدول والمجتمعات من تجنب مخاطرها.

- والقبول المطلق لن يمكنها من جنى ثمارها - ومن هنا تبدو أهمية بلورة الشروط الموضوعية التي تسمح لدول العالم الثالث بان تعظم فوائدها من عملية وتحجيم مايمكن ان تتركه عليها من السلبيات والمخاطر وهنا لابد من التحرك والعمل على ثلاث مستويات هي :-

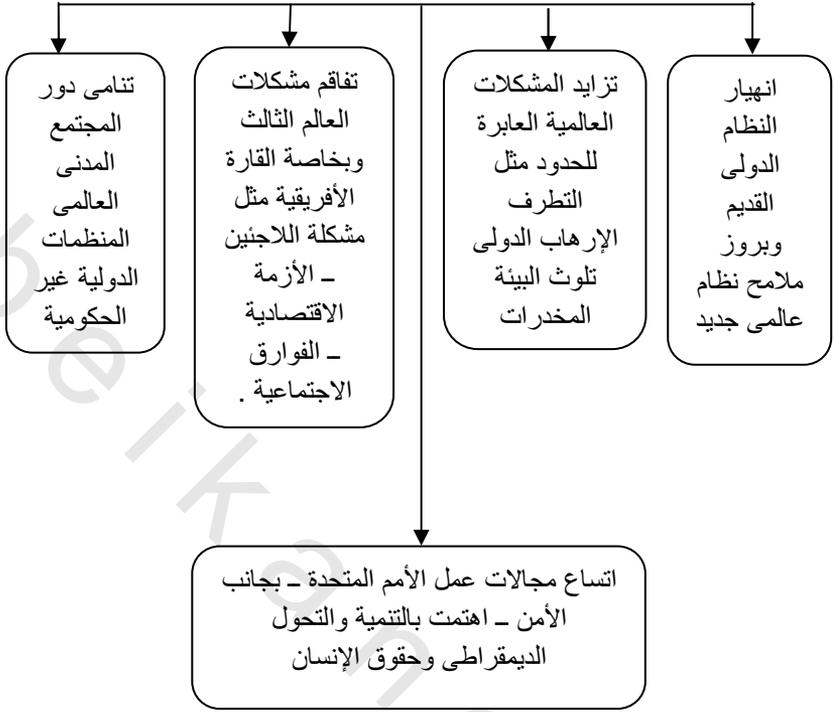
١ - المستوى الوطنى (الداخلى) حتمية الاصلاح الادارى والسياسى والتعليمى.

٢ - ضرورة العمل على ايجاد نظام عالمى أكثر عدلا وأكثر ديمقراطية.

٣ - المستوى الأقليمى وضرورة تفعيل هياكل سياسات التكامل الاقليمى.



الابعاد السياسية للعولمة





الرياضة والسياسة والاقتصاد فى الدورات الاولمبية مظهر من مظاهر عولمة العلاقات الرياضية :

- السياسة بطبيعتها محلية والدولة القومية نقيض العولمة وفى العولمة زادت الروابط السياسية بين دول العالم ولم تعد الدول هى مركز السياسة فى العولمة ، السياسات التى تستهدف قطاعات اجتماعية فى مجتمع من المجتمعات تؤثر تأثيرا حاسما فى السياسات الداخلية والخارجية لكل المجتمعات القريبة والبعيدة مثل أزمة الخليج عام ١٩٩٠ م .

- لذلك تحقق مقولة " أن السياسة فى كل أرجاء العالم أصبحت مرتبطة بالسياسة فى كل أرجاء العالم .

- وأرتبطت العولمة ببروز مجموعة من القوى العالمية التى أخذت تنافس الدولة فى المجال السياسى من أبرز هذه القوى التكتلات التجارية الإقليمية كالسوق الأوروبية المشتركة .

- وأرتبطت العولمة أيضا مجموعة من القضايا والمشكلات العالمية الجديدة التى تتطلب استجابات دولية وجماعية وليست فردية وعلى صعيد كل دولة ومن أمثلة هذه القضايا :

- ❖ قضية البيئة والتلوث البيئى والتدهور البيئى المستمر.
- ❖ قضية الأنفجار السكانى كقضية عالمية معاصرة تؤرق المجتمع الدولى.
- ❖ قضية الفقراء والفقير فى العالم.

❖ قضية حقوق الإنسان وانتشار فى دول عديدة يعانى فيها الإنسان من الاضطهاد والظلم والقهر.

❖ قضية المخدرات وانتشارها على الصعيد العالمى.

❖ قضية الإرهاب والتطرف.

- ولهذا اتخذت العولمة ابعاد سياسية تظهر فى - انهيار النظام الدولى القديم وبروز ملامح نظام عالمى جديد - تزايد المشكلات العالمية العابرة للحدود مثل الإرهاب الدولى - تفاقم مشكلات العالم الثالث وبخاصة القارة الأفريقية مثل مشكلة اللاجئين - الأزمة الاقتصادية والفوارق الاجتماعية - تنامى دور المجتمع المدنى العالمى " المنظمات غير الدولية الحكومية - اتساع مجالات عمل الأمم المتحدة بجانب الأمن - أهتمت بالتنمية والتحول الديمقراطى وحقوق الانسان ."

ولقد استفادة العلاقات الرياضية من فلسفة العولمة الاقتصادية بأنها قامت بالآتى :

- انتشار الشركات المتعددة الجنسيات العابرة للقارات فى تجارة الادوات والمنشآت الرياضية ولها فروع فى جميع دول العالم .

- انشأت موعد لانعقاد ممثلى اللجنة الأولمبية الدولية لاختيار المدينة التى تنظم الدورة الاولمبية حسب الميعاد المحدد.

- قيام المدينة التى تم اختيارها بتسويق الدورة الأولمبية تسويقا تجاريا من خلال وسائل الاعلام المختلفة عن طريق الاقمار الصناعية - الانترنت والصحافة - الاذاعة والتلفزيون وغيرها من الشركات التى تعمل فى تسويق وإذاعة المباريات الرياضية عبر قارات العالم.

ظهور مجموعة عمل فى الدورات الدولية والاقليمية والعربية للاستفادة من اقامة هذه البطولات والمسابقات .

- المنافسات الرياضية كعائد اقتصادى يعود على الدول وعلى الرياضة بالفائدة الكبيرة التى يمكن ان يستفاد منها فى تطوير حركة التربية البدنية والرياضة فى دول العالم المختلفة.

- العولمة الاقتصادية لها سمات أو صفات معينة تتضح فى السمات الآتية:

❖ امتداد عالمية رأس المال فى اتجاهات متعددة.

❖ قد تكون فى صورة المنظمات الاقتصادية والمالية والدولية الرسمية - وقد تكون فى مراكز القرار الاقتصادى المالى الداخلى وأجهزة الدولة.

❖ انتشار الشركات العابرة للحدود ومتعددة الجنسيات وصلت إلى

٣٧٠٠٠ شركة وفروعها ١٧٠٠٠٠٠ منتشرة فى جميع انحاء العالم .

❖ انشأت منتدى اقتصادى فى قرية سويسرية " دافوس " .

❖ أن قوة رأس المال العالمى وسيطرتها على الاقتصاد العالمى لاتحميها من

الانهيار - " أفلاس مصرف واحد كبير يتسبب فى أفلاس مصارف

أخرى فى العالم " .

❖ العالم يبدو مندفعاً نحو العولمة التجارية والمالية مثل " اتفاقية الجات

ومنظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٦ " وتضم فى عضويتها أكثر من

١٤٠ دولة بجانب ٣٠ دولة فى اجراءات الانضمام . وتشمل على خفض

الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية .. وإزالة جميع القيود.

❖ تم تعزيز اتفاقية الجات بتوقيع ٧٠ دولة على اتفاقية الخدمات المالية
عام ١٩٩٧ م.

" تجارة المصارف - التأمين - والأوراق المالية والاستشارات المالية فى
العالم "

❖ ظهور مجموعة دول الكوميسا الإفريقية .

❖ اجتماع المؤتمر القمة الإفريقى الأوروبى من ٦٧ دولة بالقاهرة - لقاء
لمواجهة العولمة لأن العولمة تؤدى إلى تهميش أفريقيا بأكملها.

- السياسة والدورات الأولمبية
من دورة ١٨٩٦ — ١٩٨٨ م .
- تأملات اقتصادية فى الدورات الأولمبية .
- تكاليف اقامة بعض الدورات الأولمبية من ١٩٤٨ م —
١٩٨٨ م .

السياسة والدورات الأولمبية :

- قال " أفيرى برونديج " رئيس اللجنة الاولمبية فى دورة الالعاب الاولمبية سنة ١٩٥٦ م التى عقدت فى ملبورن فى استراليا - ان الرياضة مستقلة تماما عن السياسة - هذا القول قول اولمبيا مثاليا وفى الحقيقة أن الرياضة تستغل فى كثير من المناورات السياسية وقبل أن نوضح هذه الحقيقة عن الرياضة والسياسة فى عالم اليوم ينبغى أن نلقى نظرة تاريخية عن تلك العلاقة وعموما فان الموقف السياسى والحكومة الوطنية للدولة تلعب دورا فى تحديد السياسة التعليمية والبرامج الرياضة فى جميع المجتمعات . - ويسجل التاريخ الأولمبى أنه من غير الممكن تجنب النفوذ السياسى بالرغم من الآمال الأولمبية وهذا كما عبر عنه رئيس اللجن الاولمبية " لورد كيلانين " . الحقيقة الواقعة أن اللجنة الاولمبية تتمسك بالمبادئ ولكن أفعالها تناقض ذلك مثل قرارها بالانسحاب من تأييد اتحاد الالعاب الآسيوى بسبب طرده لتايوان وذلك فى دورة سنة ١٩٧٤ " بطهران " دورة الألعاب الآسيوية ونتيجة لذلك الطرد اشتركت الصين فى الاتحاد الآسيوى للألعاب .

واستمرت الصين بعيدة عن عضوية اللجنة الأولمبية بسبب عضوية تايوان التى تعتبرها جزءاً من جمهورية الصين الشعبية حتى دخلت الألعاب الأولمبية فى دورة لوس أنجلوس سنة ١٩٨٤ أن لآن وأرتبطت الرياضة بالسياسة منذ بداية الدورات الأولمبية سوف تتناولها بأحداثها عبر بداية الدورات الاولمبية حتى الآن :

- فى ١٨٩٦ م " اثينا " :

هددت فرنسا بمقاطعة الدورة اذا اشترك فريق الجمباز الالمانى ثم
اعتراض حكومة اليونان على الاتفاق على التنظيم ونجحت الدورة رغم
تلك المشاكل.

- فى ١٩٠٠ م " باريس " :

حدثت مشكلة بسبب تجاهل كلمة أولمبى لـ " دى كوبرتان " مؤسس الاولمبية بمعرض باريس الدولى.

- فى ١٩٠٤ " سانت لويس "

حدث نزاع بين مدينتى سانت لويس وشيكاغو بسبب رغبة كل
منهما فى استضافتها وساند الرئيس الامريكى روزفلت عرض سانت
لويس التى فازت بالنزاع ولكن الفوضى جعلت كثيرا من الدول الاوروبية
لا تشارك.

- فى ١٩٠٨ م " لندن " :

كانت هناك تبادلات للعنف بين بريطانيا والولايات المتحدة فى
المسابقات وكانت لها اثارها السلبية أيضا حاول السوفيت منع فنلندا من
استعمال علمها الخاص . وكذلك حاولت انجلترا الشئ نفسه مع ايرلندا.

- فى ١٩١٢ م " استكهولم " :

احتجت فرنسا على اشتراك بوهيميا وروسيا كما احتجت على
اشتراك فنلندا ووضع دى كوبرتان عبارة الجغرافية الرياضة وحدثت
مشاكل لذلك.

- فى ١٩١٦ م " برلين " :

لم تقم الدورة بسبب الحرب العالمية الاولى .

- فى ١٩٢٤ م " انفرس - بلجيكا " :

لم تتم دعوة النمسا وبلغاريا وهنغاريا وتركيا وهى الدول

الخاسرة فى الحرب العالمية رغم أن العلم الاولمبى رفع لأول مرة.

- فى ١٩٢٠ م " باريس " :

لم تدع المانيا لدواعى الامن بالنسبة لاعبين الالمان واستقال " دى

كوبرتان " من اللجنة الدولية الاولمبية سنة ١٩٢٥ م - احتجاجا على

اشترك السيدات فى الدورة.

- فى ١٩٢٨ " امستردام " :

احتجت بعض الدول على وجود استغلال تجارى لتصوير الدورة .

- فى ١٩٣٢ " لوس انجلوس " :

مرت بسلام رغم انها اقيمت بأول قرية أولمبية.

- فى ١٩٣٦ " برلين " :

أتضح من علماء التاريخ أنهم اجمعوا على أن السياسة الخارجية

كانت هى الدافع الاول لطلب المانيا تنظيم الدورة الأولمبية بأى ثمن.

كان النظام النازى فى بداية معزولا عن السياسة الدولية وكان

فى حاجة إلى تغطية أرهابه هذا المتمثل فى شباب الحزب . وبالتالي ظهرت

فى ذلك الوقت حركة مقاطعة الدورة حتى تجر هتلر على أن يكون

حذرا فى تخطيطه لغزو العالم ولكن هذه المقاطعة فشلت للأسباب

الآتية :-

- ان رجال السياسة نادوا بهذه المقاطعة احتجاجا على مقاطعة حكومة النازى لليهود ومنعا لقادة النازى من استخدام الدورة فى الدعاية.

- ورد على هذا كان فى اجتماع اللجنة الاولمبية الدولية فى فينا فى يونيو سنة ١٩٣٣ م بعد الموافقة على اعطاء الدورة لمانيا - حول هتلر البعثة الالمانية التى حضرت الاجتماع امكان اشتراك اللاعبين الاجانب اليهود ، وأن اليهود الالمان لن يمنعو من تمثيل المانيا اذا سمحت مستوياتهم الرياضية بذلك .

- ولتعزيز الشعور بأنه لن تكون هناك أى تفرقة عنصرية أودينية ، أرسلت اللجنة الأولمبية الالمانية تقريرا جاء فيه أن ٢١ لاعبا (واحد وعشرين) يهوديا ينتظرون أن يكونو ضمن فريقها الأولمبى - غير أن الذى حدث بعد ذلك أن اللاعبين اليهود الالمان لم يسمح لهم باستخدام الملاعب أو مساعدات التدريب . وبالتالي لم يقع الاختيار على أى منهم للأنضمام للبعثة الاولمبية الالمانية .

- وبرغم كل صيحات المطالعين بمقاطعة الدورة فقد تمكنت الدعاية النازية من أن تخفت هذه الصيحات ونادى كل الرياضيين بتأييد اقامة الدورة . وكان البارون دى كوبرتان منشئ الألعاب الأولمبية الحديثة - أكبر الشخصيات التى أنقذت دورة برلين عندما أيدها فى آخر رسالة عامة له عام ١٩٣٥ قبل وفاته .

وقد احسنت أجهزة الدعاية الالمانية استغلالها وقامت فى اسرع وقت بتوزيعها على انحاء العالم وقامت الدورة فى أول اغسطس عام ١٩٣٦ م ولم يتخلف عن الدورة الا السوفيت واسبانيا .

- فى ١٩٤٠ م " فلندا "
 - فى ١٩٤٤ م " لندن "
 - فى ١٩٤٨ م " لندن "
- لم تنظم بسبب الحرب العالمية الثانية

- لم توجه الدعوة للدول التى خسرت الحرب وبالأخص المانيا واليابان ولم يتم دعوة الاتحاد السوفيتى.

فى ١٩٥٢ م " هلسنكى :

اشترك الاتحاد السوفيتى لأول مرة واشتركت المانيا الشرقية

بفريق موحد ومرت الدورة بسلام .

فى ١٩٥٦ م " ملبورن " :

رفضت مصر وعدة دول أخرى للأشتراك فى الدورة (مصر

والعراق ولبنان) بسبب العدوان الثلاثى على مصر الذى كان سببه تأميم

قناة السويس ، ولم تشارك أيضا هولندا وسويسرا وأسبانيا لاحتجاجها

ضد الاتحاد السوفيتى لغزو المجر.

فى ١٩٦٠ م " روما " :

عارضت الدول المشاركة السماح لجنوب افريقيا بالاشتراك بها

بسبب السياسة العنصرية للأقلية البيضاء الحاكمة . وأيضاً بدأت فى

هذه الدورات ظاهرة تعاطى العقاقير وتوفى لاعب دراجات بسبب هذه

العقاقير وبدأ التمويل التليفزيونى.

- فى ١٩٦٤ م " طوكيو " :

أعلنت كل من اندونيسيا وكوريا الشمالية انسحابها من الالعاب

الاولمبية بسبب قرار اللجنة الدولية حظرا اشتراك أية فرق شاركت بدوره

العب القوى الصاعدة الجديدة فى عام ١٩٦٣ م فى جاكرتا لانه لم يسمح فيها باشتراك اسرائيل وتايوان.

- منعت جنوب افريقيا من الاشتراك بسبب التفرقة العنصرية .

- فى ١٩٦٨ " المكسيك - مكسيكو " :

تم ترحيل لاعبين من امريكا من السود لانهما قاما اثناء وجودهما على منصتى الفوز واثناء عزف النشيد الوطنى برفع قبضتهما بشعار القوة السوداء.

- احتجت ٣٣ دولة افريقية على اشتراك جنوب افريقيا وقطاع الرياضيون السود الامريكان هذه الدورة تضامنا مع اخوانهم فى جنوب افريقيا ولما يعانون من التفرقة العنصرية .

- فى ١٩٧٢ " مينونيج " :

قتل احدى عشر لاعبا من البعثة الاسرائيلية بواسطة المقاومة الفلسطينية بسبب مشكلة فلسطين (اقتحمت مجموعة فلسطينية مقر اقامة الفريق الاسرائيلى وقتلت ثلاثة من أفرادها واحتجزت تسعة آخرين حتى يتم الافراج عن مائتى فلسطينى اسرى فى سجون اسرائيل) وانتهت العملية بمصرع جميع الرهائن والمجموعة التى احتجرت بعد أن رفضت جولدا مائير رئيسة وزراء اسرائيل السابقة الاستجابة لمطالب ثوار ايلول الاسود.

- فى ١٩٧٦ م " مونتريال " :

انسحبت ثلاثون دولة افريقية من الدورة ومنهم مصر بسبب تعامل نيوزيلندا مع جنوب افريقيا فى المنافسات الرياضية من خلال مباراة كرة الرجبي .

- فى ١٩٨٠ م " موسكو " :

انسحبت ٦٣ دولة وعلى رأسها امريكا احتجاجا على غزو روسيا لافغانستان ومن الدول التى اشتركت فيها ١٨ دولة لم ترفع علم بلادها بل رفعت العلم الأوليى.

ولاول مرة فى تاريخ الدورات الأولمبية التى يعهد فيها لمدينة من المعسكر الشرقى بشرف تنظيم دورة أولمبية ومن الدول التى تخلف امريكا والمانيا الغربية والبيان ، ومن الدول العربية اشتركت كل من الكويت - الجزائر - العراق - سوريا - الامارات - فلسطين - الأردن - ليبيا. وتخلف هذه الدول من الاشتراك كان بسبب الغزو السوفيتى العسكرى لافغانستان اعاد الى الازهان اقامة الدورة الاولمبية رقم الحادى عشر فى برلين سنة ١٩٣٦ م بعد أن تولى هتلر بنظامية النازى حكم المانيا فأدت الدعاية التى كسبها من الدورة كانت وراء اشعال الحرب العالمية الثانية وما ألحقته بالعالم من دمار وكان وقتها قد عارض الاتحاد السوفيتى إقامة الدورة ولم يشترك فيها.

ورأى فى ذلك يرد على القول أو الدورة الأولمبية عمل رياضى يجب ابعادة عن العمل السياسى (هدف أولمبى) بأنه صحيح أن هذه الدورة سباق عالمى وشرف للرياضين الذين يتنافسون على بطولاتها كل أربع

سنوات . ولكن من قال أن شرف تنظيم مثل هذه الدورات يصنع للدول التي تنتهك قوانين العالم وقراراته وتذهب اليها دول العالم وتعطيها ذلك الشرف الذي ستتاله بتنظيم الدورة الأولمبية . والدورة مهرجان عالمي ولكن هذا المهرجان لا يجب أن يقام الا في الدول التي تحترم المجتمع العالمي. والاتحاد السوفيتي لم يعكس هذا الاحترام والغريب أيضا اشتراك بعض الدول العربية التي تنادى باحترام سيادة الدول على أراضيها. - في ١٩٨٤ م " لوس انجلوس " :

انسحبت أكثر من ١٦ دولة وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي احتجاجا على اجراءات الأمن وضعف الضمانات للرياضيين بلوس انجلوس وردا على المقاطعة الامريكية لدورة موسكو ١٩٨٠ م.

والدول التي قاطعت الدورة مع الاتحاد السوفيتي هي دول حلف وارسو بأستثناء رومانيا وهي المانيا - بلغاريا - المجر - بولندا - المانيا الشرقية - تشيكو سلوفاكيا وست دول آسيوية هي افغانستان - ايران منغوليا - كوريا الشمالية - فيتنام ولاوس ، ودولة عربية هي اليمن الشمالية ودولة افريقيا هي اثيوبيا.

ولم يكتفى الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه بالمقاطعة ولكن قاموا بترتيب دورة رياضية شبه عالمية بعد أيام من انقضاء دورة لوس انجلوس سنة ١٩٨٤ م اطلق عليها دورة الصداقة - وحضر دورة الصداقة ١٠٠ الف متفرج واشترك ٤٧ وفدا رياضيا وكانت المفاجأة الكبرى هو تحطيم الأرقام العالمية التي سجلها أبطال دورة لوس انجلوس ولا أظن أن الحرب الباردة سوف تنتهي بل سوف تمتد لسنوات.

- فى ١٩٨٨ م " سيول كوريا الجنوبية " :

أوجدت خلافات بين كوريا الجنوبية وبين كوريا الشمالية .

تأملات اقتصادية فى الدورات الأولمبية :

بذكر باتس أن التطور التكنولوجى فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر حول العادات الاجتماعية فى العالم الغربى ، وكانت الرياضة أحد المؤسسات التى أحست بالصدمة كاملة . وهناك من يؤكد أن الرياضة رد فعل مباشر ضد الميكنة وتقسيم العمل ومستوى الحياة فى عصر حضارة الألة . وهذا قد يكون صحيحا جزئيا . ولكن الرياضة فى امريكا فى القرن التاسع عشر كانت نتيجة للتصنيع بقدر ما كانت كتحرير من التواجد فى حياة المدينة فان التصنيع والحركة المدنية كانت الأسباب لنشأة الرياضة المنظمة . والحركة المدنية تقدمت بسرعة بالتحول الثورى فى الاتصالات والتنقل والزراعة والصناعة.

وفى كندا قام " جوبلنج " بعمل تحليلات مماثلة لكندا . وقد استنتج أيضا أن التغيرات الحديثة أثرت على الرياضة وكان هناك تغيرات ظاهرية فى كل التسهيلات والمعدلات والمعدات والأجهزة الرياضية ، لأن الرياضة أصبحت عملا كبيرا وله صناعات على مستوى عال من التخصص قد برزن لمقابلة متطلبات كرة القدم ، الهوكى ، السلة ، ألعاب القوى والألعاب الأخرى ، ونمو التسهيلات الرياضية يمكن أن يتضح بواسطة النظر الى التناقض بين الألعاب الأولمبية سنة ١٨٩٦ م والاستاد الأولمبى فى اثينا كان قد مول بجزء هائل عن طريق هدية قدرها مليون درخمة يونانية من المواطنين اليونانيين الاثرياء ، وجورج افيروف لأن

الحكومة اليونانية كانت مدينة وفى سنة ١٩٧٢ م فان المواطنين تمكنوا من جمع مصروفا اجمالية قدرها ٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار حتى ٧٠٠٠٠٠٠٠٠ دولار غطاء لسقف الاستاد الرياضى.

ويؤخذ فى الاعتبار قيمة الرياضية الاقتصادية للعمال المميزين بواسطة عدد من المدن والافتراض هو أن الناس الأفضل جسمانيا وصحيا هم أكثر العمال كفاءة ويزيد العمل المثمر للأمة . ففى الاتحاد السوفيتى فان هذه الظاهرة قد أصبحت أحد الاهتمامات الرئيسة للحرب الشيوعى ، وأهم أيضا مطالبون بأن هؤلاء الصناعيين الذين طبيعة ثقافتهم منظمة حسنا يكونون أقل حوادث فى العمل وأقل غيابا بسبب المرض وبالمثل فى جمهورية الصين الشعبية فان طبيعة الثقافة مؤكدة لصالح تقويم صحة الأمة وحينئذ تحدث زيادة فى الزراعة وتزيد القدرة الصناعية.

وكثيرا من البلاد الاخرى مثل الولايات المتحدة واليابان ، فهم يعرفون التأثيرات المتخصصة للرياضة فى مقدرة العمال ومعظم الحكومات الأهلية تقدم الامدادات المالية المباشرة أو الامدادات للبرامج الرياضية بطريقة أو بأخرى . واحدى السبل العامة هى اعطاء المال لمختلف الاتحادات الرياضية.

ففى فرنسا تستخدم هذا الاسلوب فى العاب القوى والجمباز ولكن معظم الرياضة تعتمد على دخل الشباك ونيجيريا تقدم اعتمادات مالية عن طريق " المجلس الأهلى للرياضة " لمعظم الالعاب.

وفى البيان تقدم الاموال عن طريق وزارة التعليم والتى توزع الاموال لمختلف المنافسات الرياضية طبقا لاحتياجاتهم فى الوقت المناسب . وفى النمسا أيضا تقوم وزارة التعليم بتوزيع الأموال من الحكومة.

وفى الولايات المتحدة " المصادر الرئيسية للمساعدات الحكومية كأموال حكومية " وضرائب محلية فهى تستخدم فى تمويل برامج ترويجية وبناء الملاعب الرياضية.

ولقد اتفقت بعض دول العالم استخدام الضرائب العامة فى بناء الملاعب والساحات الرياضية المحترفة التى تحققت اساسات اقتصادية مثل التسهيلات التى تجذب الفرق الرياضية المحترفة وتسحب الاموال من الجماهير للانتفاع بالاعمال المحلية.

وفى جمهورية المانيا الاتحادية فأن المساهمة المحلية والحكومية تشمل ٤٦٥ مليون دولار سنه ١٩٧٢ م للمساهمات الرياضة والاندية المحلية ومثيلاتها . والاعداد لمنافسات العالم لكرة القدم سنة ١٩٧٤ م فان المانيا قد اتفقت ١٠٠ مليون دولار لتشبيد ٩ استادات التى تستخدم لـ ٣٨ مباراة.

وفى بعض البلاد تأخذ الرياضة شكلا أكثر للإعلان والترويج التجارى ورجال الأعمال اليابانيين أعطوا فوق الـ ٢ بليون دولار فى العالم للبرامج الرياضية.

ومن الدول التى يلعب فيها رجال الأعمال دورا نشطا هى المانيا الغربية ، النمسا ، كندا ، الولايات المتحدة ، البرازيل ، نيجريا.

وفى رأى أن الحكومات تتدخل فى المساعدة فى تدعيم الرياضة ونشرها مهما كانت النظم المطبقة من احتراف أو هواية وذلك بنسب متفاوتة.

وفى مصر تتكفل الحكومة بجمع المساعدات والتسهيلات لنشر الرياضة من خلال دور المجلس الاعلى للشباب والرياضة و وزارة الشباب حاليا . وهذا يتطبق على دول العالم الثالث أن عبء نشر الرياضة وتدعيمها يتم بواسطة الحكومات.

أما تكاليف اقامة الدورات الأولمبية عدد اقامتها فقد ازدادت ازديادا مستمرا لا تقدر عليه الا الدول المتقدمة بعكس دول العالم الثالث الفقيرة اقتصاديا لا تستطيع تحمل العبء هذا. واذكر مثالا لما حدث فى دورة اقليمية عندما نظمت حركات المعارضة احتجاجا على استضافة نيودلهى دورة الالعاب الآسيوية التاسعة التى اقيمت بالهند فى شهر نوفمبر سنة ١٩٨٢ اتهمت المعارضة الحكومية بالتبذير - وأن دولة فقيرة مثل الهند لا يجب أن تنفق مبالغ تصل إلى تسعين " ٩٠ " مليون دولار فى دورة ألعاب.

فتكاليف الدورات الاولمبية فى تزايد مستمر فعند الرجوع إلى الورا لسنه ١٩٤٨ فى دورة لندن كانت التكلفة - مليون استرالىنى فقط وفى ١٩٦٨ زادت إلى ٥١ مليون دولار ومينونج ١٩٧٢ - زادت إلى ٥٠٠ مليون ومونتريال ١٩٧٦ زادت ٨٧٠ مليون وموسكو ١٩٨٠ م ٧٠٠ مليون ولوس انجلوس ١٩٨٤ ٥٠٠ مليون لان الملاعب كانت موجودة لاقامة دورة سابقة فى نفس المدينة سنة ١٩٣٢ م ومن دورة سيول ١٩٨٨ تصاعدت تكلفت الدورات إلى مليارات وصلت فى دورة سيدنى ٢٠٠٠ م الى ٣.١ مليار دولار.

وبالرغم من هذه التكلفة الكبيرة للمدن التي تقام بها الدورات فقد أصبحت فى عصر التقدم وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة - تكون اقامة هذه الدورات مصدرا اقتصاديا كبيرا يعود على الدولة بكل الخير والرخاء والسياحة العالمية.